جدليةُ العاملِ والمتكلِّمِ في نظريَّةِ العاملِ النَّحوِيّ

أ.م.د.أصيل محمد كاظم
كلية التربية – جامعة القادسية
asseel.kadhim@qu.edu.iq

الباحث : كريم وذّاح عرد
ماجستير– اللغة العربية
kareem98withah@gmail.com

تاريخ الاستلام: ١٥-١١-٢٠٢١
تاريخ القبول : ١٢-١٢-٢٠٢١

االمُلخّص :

لقد تميّز النحو العربي بظاهرة الإعراب ، والتي هي نتاج العامل النحوي . أمّا العامل النحوي ؛ فهو ما يتقوّم به المعنى، والذي يُحدث الرفع والنصب والجر والجزم في آخر الكلمة . ولكون العامل النحوي مجرّدًا– غير حسّي– ، فقد أُثير حول ذلك شبهات عن قدرته في التأثير على أواخر الكلمة. فنسب بعضهم ، أساس العمل للمتكلم نفسه. غير أنّ الثابت عند النحاة بأنّ العامل هو الأداة التي لا يستغني عنها المتكلم لإحداث التغيير في أواخر الكلم . ومثّلوا لذلك ، بالنار التي تُسخّن الماء بواسطة القدر والحطب.

وقد تعرّض لنظرية العامل ، (آبن مضاء القرطبي) بذرائع واهية أبرزها ؛ أنّه تعامل مع النصوص بالظاهر من غير التعمّق في ذلك. وقد تصدّى النحاة لتلك الدعوى بالحجج االنحوية واللغوية ،غير أنّ بعض المحدثين قد ساير آبن مضاء في دعوته ، وعدل عن اجماع النحاة على وثوق النظرية ، ومنهم من حاول إيجاد البديل لها ، ولابديل في الحقيقة – عنده – غير الحوم حول أسوار نظرية العامل النحوِيّ . فالإرث النحوي كفيل بالتصدّي للمحاولات غير المحسوبة جميعها. وأنّ عمل ومثابرة أغلب النحاة المحدثين وقف دون تصدّع هذه النظرية، وكان ذلك بالطرح الموضوعي والتحليل العلمي.

Summary

Arabic grammar has been characterized by the phenomenon of parsing, which is the product of the grammatical factor. As for the grammatical factor, it is what the meaning is based on, which brings about the nominative, accusative, preposition, and assertiveness at the end of the word. And since the grammatical factor is abstract – non-sensory – suspicions have been raised about its ability to influence the end of the word. Vnsb some, the basis of the work of the speaker himself. However, what is consistent with grammarians is that the factor is the indispensable tool for the speaker to bring about change at the end of speech. They represented that, with fire that heats water by means of pots and wood.

He was exposed to the theory of the factor, (Ibn Muda' al-Qurtubi) with flimsy pretexts, most notably; He dealt with the texts outwardly, and without going in-depth in that. The grammarians responded to this call with the scientific method and the grammatical and linguistic arguments, but some hadith scholars went along with Ibn Mada' in his call, and changed the grammarians' consensus on the reliability of the theory. . The grammatical legacy is enough to counter all uncalculated attempts. Also, the sincerity and perseverance of most of the modern grammarians stood without cracking this theory, and that was in the scientific method and the correct objective proposition .

توطئة :

إنّ من أهم مميزات اللغة العربية ظاهرة الإعراب ؛ لدور العلامة الإعرابية في إظهار المعنى ووضوح الدلالة، وإنّها أهم ما نتج عن نظرية العامل ، فهو الموجه والذي يتولّى ضبط أواخر الكلم ، بقوته وضعفه ، بظهوره أو اضماره ، بوجوده أو عدميته ؛ فالمتتبع يلمس (شَخْصَنة للعامل) في الدرس النحوي، وكأنه إنسان يقوى تارة ويضعف أخرى، ويؤثر ظاهرًا ومضمرًا، كمن له قوة ومهابة في حضوره وغيابه.

ومن خلال الحديث عن صلة العامل بمعموله وأثر ما يفصل بينهما على عمل العامل في معموله تتجسد الحسيّة بشكل واضح وجلي وكأنه شخص يطال من بقربه ، ويقل ذلك لحد العجز إذا حال بينهما حائل. فمن سبيل هذا عمل (لا التبرئة) في اسمها، أو في التنازع باختلاف الرأي بين نحاة البصرة والكوفة ؛ فالبصريون يرون العمل للثاني كونه الأقرب – وهنا وضوح التجسيد – أما الكوفيّون فالعمل للأول كونه الأقدم في التركيب وهنا تقفز الى الذهن صورة الموظف الأقدم ودوره في مؤسسة ما – كما هو اليوم– . وتستمر عملية تقريب المحسوس بالمعلوم عندهم حتى ألبسوه حلل الزعامة في مواقف وحالات معينة، فبعض العوامل لها الصدارة في الكلام – كأسماء الاستفهام والشرط – كمن له الصدارة والمكانة الاجتماعية.

وليس من الصعوبة بمكان ربط هذا التمثيل بما تعكسه طبيعة البيئة ونمط الحياة حينئذٍ، فالحديث عن القوة والضعف هاجس كل عصر، وتأثير التجاور وضده له الدور في تنظيم العلائق الاجتماعية بين صدٍّ و ردٍّ .

وها هي مسائل التمرين – عندهم – تحاكي ما يدور في تلك البيئة ونمط الحياة فنجد فيها : (ضرب موسى عيسى) ، (زيدًا ضربته) ، (أعجبني ضرب الضارب زيدًا عبد الله) ، (كيف أنت وقصعةً من ثريد) ، (سرت والبحر) ، (أكرم سعيد أباه).

وهي شواهد نتاج بيئة يكثر فيها الضرب أو ندرة الطعام وكثرة السير والترحل والإعتزاز بالكرم.

فالعامل ، إذن، ومضة فكرٍ تعززت في ذلك المناخ أُنيط بها أداء دورٍ هام في صون وسلامة تركيب الجملة ووضوح العبارة والكشف عن المعنى .

والحديث عن العامل ليس بمعزلٍ عن الحديث حول المعمول؛ لوجود الملازمة والتي منشؤها التلازم الوظيفي بينهما ، فإذا كان العامل هو المسؤول عن اظهار الحركة الإعرابية ؛ فإنّ المعمول هو المعني بظهور تلك الحركة على آخره ، ويُلمح التجسيد في العامل وميل النحاة الى الوصف الحسّي عند إيراد تفاصيل مقتضيات عمله ، نجد ذلك الملمح في المعمول ، أيضاً ، يتمثل بأصالته تارة وبتبعيته أخرى ، فالأول يتأثر بمباشرة العامل إياه، والآخر يتأثر بالعامل من خلال متبوعه هو. فما العامل من جهة الوظيفة النحوية ؟ وما أحكامه وأُصول عمله، وما هي أدوار العامل من جهة القوة والضعف؟

ولتسليط الضوء على ذلك ، وعلى عمل العامل بين مؤيد ومعارض، وتسلسل الكلام في هذا يُسجل له بعد عرض ما ذكره نفر واحد من علماء اللغة والنحو عنه والوقوف على جدليةِ العاملِ والمتكلِّمِ في نظريَّةِ العاملِ النَّحوِيّ .

الأوّل : العامل في اللغة والأصطلاح :

- العامل في اللغة :

قال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ): «عَمِلَ عملاً فهو عامل».[1] وقال ابن منظور(ت ٧١١هـ) عن (عامل): « يُقالُ عَمَّلتُ فلانًا على البصرة ؛ قال ابن الاثير: قد يكون عمّلته بمعنى ولّيته وجعلته عاملا » [2].

وذكر ٱبن منظور معنى آخر:« والعامل في العربية : ما عمل عملا ما، فرفع أو نصب أو جر، كالفعل والناصب والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا، وكأسماء الفعل؛ وقد عَمِلَ الشيء في الشيء: أحدث فيه نوعًا من الاعراب».[3]

وقال الزَبيدي(ت ١٢٠٥هـ) :« العمل ، الحركة: المهنة ... وزعم بعض من أئمة اللغة والأصول أن العمل أخص من الفعل؛ لأنه فعلٌ بنوع مشقة، قالوا : ولذا لا ينسب الى الله تعالى ».[4]

ويتضح مما تقدم أنّ (العامل) في اللغة مايقوم بعمل، والعمل :الحركة والمهنة، وبضم هذا الى مانقله ٱبن منظور عن قول ٱبن الاثير(عمّلته بمعنى ولّيته)؛ نجد العامل هو ما يتولّى عملية اظهار الحركة الإعرابية آخر الكلم من رفع أو نصب أو جر.

- العامل في الأصطلاح :

إنّ التبكير لذكر العامل في كتاب سيبويه(ت ١٨٠هـ) إيقاظة مهمة تجاه المتابع ؛ لتركيز الاهتمام. وبدءًا من مركزية العامل في النحو العربي، بشكل عام وفي الكتاب بشكل خاص وتكرر ذلك واستمر في أغلب فصول الكتاب حتى قيل أنّه – سيبويه – أدار بحوث كتابه على فكرة العامل . فقال في باب مجاري أواخر الكلم « وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف. وإنّما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الاربعة لما يُحدِث فيه العاملُ – وليس شيءٌ منها الاّ وهو يزول عنه– وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل»[5].وترى ذِكْر سيبويه للعامل في طيات كتابه وحتى عنوانات أبوابه فمنها : » هذا باب ما ينصب فيه الفعل فينتصب ... »[6]، و« هذا باب ما عمِل عمَل الفعل ... »[7]، و« هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها »,[8]

وتطرّق ٱبن جنِّيّ (ت ٣٩٢هـ) الى ذكر العامل في كتابه الخصائص من خلال بعض أبوابه. غير أنه في باب مقاييس العربية أثار فكرتين هامتين في هذه المسألة وجعلهما الأساس في فهم العامل النحوي؛ الأولى : ترجيح العوامل المعنوية على اللفظية وتأويل عمل الأخيرة في حقيقتها برجوعها الى المعنوية ، [9]والثانية : بحمل العمل ونسبته الى المتكلم نفسه لا غير. فقال:« وإنّما قال النحويون: عامل لفظي ومعنوي، ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه ؛ كمررت بزيد، وليت عمرًا قائمًا، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به... هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول. فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره».[10]

وقد تلقف موقف ابن جني هذا– نسبة العمل للمتكلم – أحد نحاة الأندلس، ليتحجج به عن جدوى العامل والسعي الى إسقاط النظرية القائلة به. وقد شاكله الفكرة بعض المحدثين وسيأتي – إن شاء الله – تفصيل ذلك والموقف منه في طيّات البحث. وذهب ٱبن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) الى أنّ: «العامل هو ما عمل في غيره شيئًا من رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم، على حسب اختلاف العوامل».[11]وقال ٱبن الحاجب (ت٦٤٦هـ) : « والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي ».[12]

أمّا الرضي الاسترآباذي (ت٦٨٦هـ)، فبعد تعقيبه على تعريف ابن الحاجب أحال العمل وإيجاد المعنى للمتكلم وهو بهذا ينحو نحو ابن جني في فكرة العامل هو المتكلم اساسًا مع بعض التوضيح الذي أزال غموضًا؛ فقال: « فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم ، والآلة: العامل، ومحلها: الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها، كما تقدم، فلهذا سميت الآلات عوامل ».[13]

وما زاده الرضي على ٱبن جنِّيّ هو توصيف العامل آلة المتكلم لإيجاد المعاني وعلاماتها، وهذا التوضيح له دور في رفع اللبس عن بعض التصور لهذه الفكرة التي أُريد من خلالها التعلل لهدم وإبطال نظرية العامل.

وجاء تعريف ابن مالك(ت٦٧٢هـ) للعامل نظمًا، كما هو مألوف عنه:

« رفعًا ونصبًا أُعُرب النوعانِ (*)

والجرّ ما للاّسم فيه ثانِ

والجزم للفعل وكلٌّ مجتلب

بعاملٍ يأتي فهو السبب ».(14)

قال الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ): « العامل : ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب ». (15)

وعرّف العامل القياسي والعامل السماعي: «العامل القياسي: هو ما صح أن يقال فيه: كل ما كان كذا، فإنه يعمل كذا كقولنا: (غلام زيد) أما رأيت أثر الأول في الثاني، وعرفت علته قست عليه (ضرب زيد) و (ثوب بكر).

العامل السماعي: هو ما صح أن يُقال فيه: هذا يعمل كذا، وليس لك أن تتجاوز، كقولنا : (إن الباء تجر، ولم تجزم، وغيرهما)». (16)

وعرفه محمد علي التهاوني (ت١١٩١هـ) بذات التعريف قبل أن يفصّل فيه ؛ إذ قال:« هو عند النحاة ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب... فاعلم أنّ تعلق الفعل وما أشبهه من الحروف والأسماء وغيرها بالاسم المتمكن سبب لثبوت وصف فيه كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وهذه معانٍ معقولة تستدعي نصب علامة يستدل بها عليها، ... وسمّوا تلك المعاني مقتضيات للإعراب، وسمّوا الأشياء التي تعلّقها بالاسم المتمكن سبب لحدوث هذه المعاني عوامل ». (17)

ومن جملة المحدثين نتطرّق الى رأي الشيخ مصطفى الغلاييني في تعريف العامل بقوله : « العامل ما يُحدث الرفع أو النصب أو الجزم أو الخفض، فيما يليه» (18) . ولم يكتفِ بتعريف العامل فبعد أن تطرق الى العوامل والتي حدّها ؛ بالفعل، وشبهه، والأدوات التي تنصب المضارع، أو الجازمة له، والأحرف التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، والأحرف التي تعمل عكس ذلك، وحروف الجر، والمضاف والمبتدأ(19)، ولإيضاح فكرة العمل شرع الغلاييني الى تعريف المعمول، وهو تعريف يتسم بطابع المغايرة لتعريف العامل ؛ إذ قال « المعمول : هو ما يتغير آخره برفع، أو نصب ، أو جزم ، أو خفض، بتأثير العامل فيه »(20). وصنف المعمول على ضربين: معمول بالأصالة ومعمول بالتبعية.

وعرّف الاستاذ د. عباس حسن، العامل قائلا : «والعامل هو : ما يؤثّر في اللفظ تاثيرًا ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز الى معنى خاص ؛ كالفاعلية ، او المفعولية ، أو غيرهما».(21)

أمّا د. محمد خير الحلواني فبعد وصفه نظرية العامل عرّج على الظاهرة الصوتية على آخر الكلمة قائلا: «ترتبط نظرية العامل ارتباطًا مباشرًا بظاهرة الاعراب في لغة العرب، فهي لا تعدو أن تكون رصداً للعلاقات المعنوية واللفظية في التركيب، وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات المعربة».(22)

وممّا تقدم يتضح بأنّ العامل ما أوجب كون آخر الكلمة معربًا والمسؤول عن العمل في غيره ، ففي الاسم المتمكن يعمل الرفع والنصب والجر، ويطال العمل الفعل المضارع ، ويحصل هذا باختلاف العوامل لفظاً أو معنى، وعلى تفصيل لأنواعه وعمله سيأتي في فصل لاحق.

فالعامل النحوي ، إذن ، ما يوجب كون آخر الكلمة معربًا لتحديد معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة في تركيب الجملة.

الثاني : مُتَكلّمِيّةُ العاملِ:

لقد تقدم ما بيّن دور وأثر العامل في الجملة العربية، فهو ما يتقوم به المعنى، وما يوجب إعرابًا يُفضي الى المعنى ودلالاته، فالعامل ،إذن، ما يعمل في غيره من رفع او نصب او خفض وجزم ويعود ذلك لعوامل لفظية ومعنوية، أقرّها النحاة بين دفات رسائلهم.

ولكن الإشكالية تأتي هنا من رفض بعضهم نسبة العمل الى هذه العوامل ويحيلها الى المتكلم. ولعل أول من أثار أمر نسبة العمل للمتكلم هو ابن جني بقوله: « وإنّما قال النحويون عامل لفظي ومعنوي... فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعامل من الرفع والنصب والجزم إنّما هو المتكلم نفسه، لا لشيء غيره » .[23]

على قصد أنّ المتكلم من يريد الرفع والنصب وغيره ، ولكن المتتبع لهذا الامر يجد الإشارة للمتكلم موجودة عند أغلب النحاة. فيذكر سيبويه في الكتاب: « فإنْ قدّمت المفعول وأخّرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى الأول، وذلك قولك: ضرب زيدًا عبد الله ؛ لأنك إنّما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدمًا، ولم تُرد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرًا في اللفظ ».[24]

ومثل هذا ما يمكن رصده في قضايا تصانيف علماء النحو، وهو ما ينسب صراحة الى أبي اسحاق الزجاج (ت٣١١هـ) – قبل ٱبن جنّيّ – جعْلِه العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم، يعني من الاخبار عنه.[25]

وينقل الشاطبي (ت٧٩٠هـ) في المقاصد الشافية ردًّا من ابن خروف الاشبيلي (٦٠٩هـ) على أبي علي الفارسي (ت٣٧٧ هـ) ، حين قرر كلامه حول العامل في المفعول ؛ إذ نقل أبو علي عن الفراء (ت ٢٠٧ هـ) أنه منصوب بالفعل والفاعل، ونقل عن هشام بن معاوية (ت٣٤٣هـ) أنه منصوب بالفاعل. [26]

قال : « هذا كله فاسد بُني على أصل فاسد، أضاف العمل الى الألفاظ حقيقة، وتأوّل ذلك على الأئمة، وذلك لأن الرافع والناصب والجار والجازم إنّما هو المتكلم، والألفاظ لا عمل لها لكن لمّا كان المتكلم يرفع عند حضور بعض الألفاظ ، وينصب عند آخر، ويجر ويجزم عند آخر، فكانت تجري مع أنواع الإعراب وجودًا وعدمًا نسبوا العمل إليها اتساعًا ونظمًا للإصلاح فقط ».[27]

ومفاد كلام ابن خروف يُفضي أنه ينسب العمل الى المتكلم، ويرد فكرة عمل الألفاظ ، إلاّ انه مع ذلك يقرب لنا كيفية العمل أنّها تجري عند حضور بعض الألفاظ فيكون الرفع ، وعند حضور الفاظ اخرى يجري النصب ، وهكذا ، وهو بهذا الصورة قد حلّ جزءا من الإشكالية.

وممن قال: بنسبة العمل للمتكلم ، ايضا ، الرضي الاسترآباذي ؛ لكنه لم يقف عند ذلك بل قدِم على شرح الفكرة بقوله: « فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة : العامل ، ومحلها: الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي المُوجدة للمعاني ولعلاماتها، كما تقدم، فلهذا سميت الآلات عوامل ». [28]

وفي حقيقة الأمر يتجلى من خلال رأي الرضي هذا مُراد فكرة نسبة العامل للمتكلم؛ كونه المُحدِث لذلك ولكن بواسطة – آلة – هي العامل.

وهذا يُحلينا الى ما تمثل به ابن الانباري(ت٥٧٧هـ) في رافع الخبر – على تفصيل سيأتي– أنّ الابتداء عامل في الخبر بوجود المبتدأ، لا به، كما أنّ النار تُسخن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين، إنّما حصل عند وجودهما؛ لا بهما.[29]، وهذا التمثيل بموازنته مع رأي الرضي المتعلق بكون العامل آلة المتكلم.

ففي الأول الحطب والقدر وسيلة – آلة – لإعمال النار في تسخين الماء، وفي الثاني العامل آلة يحقق من خلالها عملية الرفع والنصب والجر والجزم. وبالعودة الى ما ذكره الرضي تعقيبًا على تعريف ابن الحاجب للعامل – به يتقوم المعنى– والذي تفدم ؛ فيرى أنّ الباء للاستعانة والمقوّم هو المتكلم في الحقيقة والعامل آلته. [30]

وهذا ما لا يأباه عقل عاقل، فالمتكلم حين يريد رفع الفاعل يحتاج الى وسيلة الفعل – على سبيل المثال– وهذه الوسيلة التي اختارها قد ركز في النفوس أنّها السبب لرفع الفاعل بحسب السماع والقياس واستقراء النصوص، وكما مرّ في رأي ابن خروف من أنّ المتكلم يرفع عند حضور بعض الألفاظ ، وينصب عند حضور أخرى ويجر ويجزم عند أخرى، ولكن ما يجب الالتفات إليه بأنّ المتكلم المذكور في كلام الرضي ومِن قبله ابن جني هو المتكلم المثالي – الإنموذج– والذي يكون مصداقًا لقول (هكذا قالت العرب)، أمّا سائر المتكلمين فهو من اقتفى الأثر ودَرَج على تتبع خطى ذلك المتكلم للوصول الى المستوى المطلوب من سلامة التركيب في كلامه ، حتى إذا رسخ ذلك عنده وأصبح ملكة، أضحى كالمتكلم المنشود.

وهذا المغزى الذي يشير اليه الزجاجي (ت٣٣٧هـ) إجابةً على فرضية قول القائل: فما الفائدة في تعلم النحو وأكثر الناس يتكلمون على سجيتهم بغير إعراب ولا معرفة منهم به ؟

فقال : « فالجواب في ذلك أنْ يقال له: الفائدة فيه للوصول الى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صواباً غير مبدل ولا مغيّر، وتقويم كتاب الله عز وجل، الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمد، ومعرفة أخبار النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، واقامة معانيها على الحقيقة لأنه لا نفهم معانيها على صحة الاّ بتوفيتها حقوقها من الاعراب». [31]

ومفاد ما تقدم أنّ للمتكلم وسيلة – آلة ، واسطة – لإيجاد العلامة الإعرابية في أواخر الكلم، ليدل على المعاني المعتمدة عليه، كما ذكرها ابن الحاجب وشرحها الرضي بالمتعاقبة على المعرب واصفًا اختلاف آخر المعرب حاصل بسبب العامل والآلة هنا الإعراب، ومثّلهما بالقاطع والسكين[32]، ثم مهّد لرأيه في ذلك بقوله : « وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب، إلاّ أنّ النحاة جعلوا العامل كالعلّة المؤثرة ، وإن كان علامة لا عِلّة، ولهذا سموّه عاملا ». [33]

ومن قبيل هذا وقبله نجده عند علي بن سليمان الحيدرة اليمني[*] (ت٥٩٩ هـ) في إطار حديثه عن حكم الفاعل والمفعول وما نسبه في ذلك الى الإمام علي (عليه السلام) ، فقال: « ومن كلام علي عليه السلام: الفاعل مرفوعٌ أبدا والمفعول به منصوبٌ أبدا اذا سمّيت من فعل به ولا بد للفعل من فاعلٍ أمّا مضمرا وأما مُظهرا تمّ كلامه عليه السلام ». [34]

ثم فرضه فرضية قول القائل : (لم يضرب زيدٌ عمرا) قد تم رفع زيد ونصب عمرًا، على الرغم من وجود النفي أن يكون زيدٌ فاعل وعمرُ مفعول به، لأنه لم يكن هناك ضربًا أصلا ويجيب بأن الرفع والنصب تم باللفظ نفسه الذي هو (لم يضرب)[35] وموضحًا: «ألا ترى إنك تقول: قام زيد فترفعه بقام، وقام لفظ اسندته اليه وليس هو فعلا له بل هو عبارة عن فعله ، وفعله القيام ، وكذلك تقول: مات زيد فترفعه وليس بفاعل للموت. ولا للعبارة عنه فقد بان إنك إنما ترفع الفاعل وتنصب المفعول بنفس اللفظ الظاهر» [36]

ويتجلى ، هنا ، الوضوح في توظيفه اللفظ من قبل المتكلم ففي قول علي بن سلمان: (قام لفظ أسندته اليه) وقوله: (انك انما ترفع الفاعل وتنصب المفعول بنفس اللفظ الظاهر). ومن هذا المعنى وسابقه من قول الرضي (به يتقوم) الباء للاستعانة .

وقدّم الشاطبي في مَعرِض شرحه خلاصة ابن مالك المشهورة بالألفية ؛ إيضاحًا حول رأي الناظم في المفعول به ((فانصب به مفعوله)) ، فقال : « فاعل (انصب) هو المتكلم؛ والباء في (به) السبب، كأنه قال: انصب أيها المتكلم مفعول الفعل بسببه وبحضوره ، فلم ينسب العمل الاّ للمتكلم، ولكن بقرينة حضور الفعل الطالب للنصب.» [37]

ومن يطالع الألفية يجد فيها من أمثال هذا الكثير وهو ما أشار إليه الشيخ محمد عرفة أنّ النحاة لم يريدوا تسمية العوامل أنّها عملت الحركات دون المتكلم، يرى من المشاهد أنّ المتكلم هو محدث حروف الكلمة وحركاتها، ويستشهد بأقوال آبن مالك، وينقل تصريحهم بأنّ المتكلم هو الفاعل ؛ إذ وقف على قول آبن مالك :[38]

«وبعدما استفهام أو كيف نصب بفعل كون مضمرٍ بعض العرب

وقوله : إياك والشر ونحوه نصب مُحذِرٌ بما استشاره وجـــــب

فأضاف عمل النصب لبعض العرب، وهم من تكلموا بذلك في البيت الاول وأضاف عمل النصب في البيت الثاني للمحذِر، وهو المتكلم» [39]

وفي حقيقة الأمر أنّ رأي الشيخ ، هنا، لا ينأى بعيدًا عمّا تقدم من دور المتكلم المثالي الذي نجده العامل في الكلمة من رفع ونصب وغيره ، حيث يجد المتتبع أنّ الشيخ محمد عرفة ، بعد أن يطرح رأيه بكون المتكلم محدثًا للحركات فهو إنْ شاء فعل و إنْ لم يشاء لم يفعل، أوضح ذلك بقوله : « فكما أنّه هو المحدث للأصوات وللحروف وللكلمات، كذلك هو المحدث لهيئاتها، وحركاتها، سواء أ في وسط الكلمات كانت ، أم في أواخرها ، وكونه ليس حرّا صناعة فيما يختاره من الحركات ، بل هو يأتي على حسب قوانين لا يمنع أنْ يكون هو الفاعل. غاية ما يثبت ذلك أنْ يثبت أنّه فاعل على نظام مخصوص وقوانين مخصوصة » .[40]

وللأُستاذ عباس حسن رأي في المسألة بعد تثبيته بأنّ العوامل ليست مخلوقات حية تفعل ما تريد وتؤثر وتحدث الحركات الاعرابية المختلفة ، ويحيل ذلك الى المتكلم فيعقب :

«ولكن النحاة نسبوا اليها العمل لأنها المرشد الى المعاني والرموز. وهي نسبة جارية على أصحّ الاستعمالات العربية وأبلغها ... فاذا ثبت هذا فليس في اللغة مانع من نسبة العمل إليها وتسميتها عاملا ». [41]

وفكرة كون المتكلم تحدّه قوانين خاصة اقتضاها العرف الاجتماعي اللغوي صرَّح بها د. محمد عيد، فهو يرى القول بأن المتكلم هو العامل لا يلتقي مع الحديث عن العامل النحوي بمعنى تشكيل الكلمة، بل يصدق في معنى آخر هو أن المتكلم منتجُ للغة ولا يتصور كلام من دونه ولكنه لا يتصرف بحريته المطلقة، بل تبعًا لنظم العرف الاجتماعي للغته. [42]

ومن هنا يتضح بأنّ المتكلم – المثالي – يوجه المعنى بواسطة – آلة – العامل، فهو يرفع بحضور لفظ معين وينصب بحضور آخر ويجر وجزم بحضور أخرى، فالقيد اللغوي العام يدفعه باتجاه ذلك، أمّا نسبة العمل الى العامل فهي من مقتضيات حياتهم – العرب– اللغوية ، القائمة على التوسع. وهذا يدخل من باب المجاز العقلي. وأكّده د. مصطفى بن حمزة بقوله : « ويؤكد النحاة أن تسمية الركن المادي عاملا ، لا تخلو من مجاز عقلي ؛ إذ فيها نسبة الفعل الى الأداة وهذا على حدّ قول القائل قطعت اللحم بالسكين » [43]. ولكن هذا لا يلغي دور اللفظ ، فعلا كان ، أم اسمًا، أم حرفًا في تشكيل أواخر الجمل ، وهو ما أراد تقريبه آبن جنِّيّ لنا حين قدّم حواريته مع ابن الشجري – محمد بن العساف العُقيلي – إذ سأله : « كيف تقول: ضربت أخوك ؟ فقال أقول: ضربت أخاك . فأدرته على الرفع ، فأبى ، وقال: لا أقول : أخوك أبدا. قلت: فكيف تقول ضربني أخوك ؟ فرفع. فقلت: ألست زعمت أنك لا تقول: أخوك أبدا ؟ فقال أيشٍ هذا ! اختلفت جهتا الكلام»[44]. ويعقب آبن جنِّيّ – في كتابه الخصائص –على هذه فقال: « فهل هذا إلّا أدلّ شيء على تأملهم مواقع الكلام وإعطائهم إياه في كل موضع حقه، وحصته من الإعراب، عن ميزة ، وعلى بصيرة ». [45]

وحين يرويها آبن جني في موضع آخر ، يرى قول آبن الشجري ، كقول النحاة : صار المفعول فاعلا .[46]

وقول ٱبن الشجري: (أقول كذاك) و(لا أقول أبدا) هو ما للمتكلم من ارادة القول بالطبع غير أن تعبير ٱبن الشجري (اختلفت جهتا الكلام) هو ما فرضه العرف اللغوي من دورٍ للفظٍ دون آخر وفي موقع دون موقع . فاعتماد جهات الكلام في التخاطب يعكس ميزة العربي بتأمل مواقع الكلام ، وصياغة جُمله بالشكل المستقيم الحسن ودفعها نحو سلامة التركيب.

وبعد ؛ فقد تمّ في أوّل الكلام : علاقة المتكلم بالعامل انطلاقًا من مقولة ٱبن جنِّيّ الشهيرة : « فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه » .[47]

وفي خاتمته : كانت في آراء ٱبن جنِّيّ في وصف ذلك لتوضيح ما قد لَبسَ على الفهم من أنّ ٱبن جنِّيّ قد رفض العامل بنسبته العمل الى المتكلم ، حتى آل الأمر أَن اتخذه بعضهم ركيزةً وسندًا للنيل من فكرة العامل وهدمها والذهاب الى أبعد من ذلك ، وهذا عين التجنّي على ٱبن جنِّيّ العالم النحوِيّ الكبير، فلا يبذل المراقب جهدًا حتى يجد مصاديق نظرية العامل في كتابه الخصائص. أو حتى في كتابه سر صناعة الإعراب والذي سرد فيه أحكام حروف المعجم وأحوالها ومواقعها من كلام العرب، وقد نصّ ٱبن جنِّيّ فيه وببراعة في اظهار مراتب الحروف ومخارجها الصوتية ، و إعمال العوامل منها . ومن سبيل ما مثّله ٱبن جنِّيّ عن إعمال الحروف ، هو ما ذكره عن عمل حروف الجر في الأسماء بقوله: « اِعلم أنّ هذه الحروف ، أعني الباء، واللام، والكاف، ومن، وعن، وفي، وغير ذلك، إنّما جرّت الأسماء من قبل أنّ الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها وإفضائها الى الأسماء التي بعدها وتناولها إياها» . [48]

فأيّ تجسيد للعمل يمثله ابن جني أبلغ وضوحًا من هذا، لا بل لا يقف عند هذا، فعقَّب على ذلك بقوله: « أَلا تراك تقول: ضرب زيدًا عمرًا فيُفضي الفعل بعد الفاعل الى المفعول ، فينصبه لأن في الفعل قوة أفضت به مباشرةً الى الأسم »[49].

فأين هدم النظرية من ٱبن جنِّيّ وعدم اعترافه بما للألفاظ من دور في العمل ؟ هذا حتى وإن ثبت مذهبه الكلامي – الإعتزالي– فلا يجنح به الى ما يخالف طريقة العلماء السلف في التزام منهج الدقة والوضوح والموضوعية في طرح المعلومة. وما يسقط ذلك من أيدي الزاعمين به ، ما نجد من آراء للزمخشري وعدم القول بضد فكرة العامل مع كونه إمامًا للمعتزلة في زمانه.

وممّا تقّدم يتضح دور المتكلم– المثالي– بإدارة الكلام وتوجيه اللفظ المناسب الذي يحدد وجهة ذلك الكلام ، وبه يتقوم المعنى. وٱتضح براءة ساحة ٱبن جنِّيّ من القول بإنكار العامل ؛ بحسب ما حشد – هو– وقدّم من شواهد كشفت واثبتت عكس ذلك .

وبسحب الذريعة من المحتجين برفض ابن جني للعامل يعني سقوط أحد أسس الدعوى الى رفض العامل التي نادى بها أصحابها، وبيانها آتيا.

الثالث: الردُّ على نظريَّةِ العاملِ :

تقدّم ما لنظرية العامل في النحو من أهمية على مستوى اللغة العربية من جهة كون النظرية من الأُسس التي بُني النحو عليها ؛ لما يُوليه العامل – بحسب النظرية – من توجيهه وضبط أواخر الكلم ، وإيضاح المعنى.

ومن جهة أُخرى ما تميّزت به هذه اللغة بٱنفرادة نحوها وخصيصته بهذه النظرية، وانطلاقًا من هذا فقد تعرضت النظرية لمحاولات ترددت بين ناقد شفيق غايته صون النحو من ما قد يأتيه من قبل أهم الأُسس التي بُني عليها، وبين ناقم

على النظرية، حمله لبس الفهم على ذلك ، أو لربما تعدى الأمر عند بعضهم للدعوة الى الهدم أصلا بنيات أسلم ما يقال عنها أنّها مُبيّتة لهدم النحو والانتقاص من شأن اللغة العربية والتي هي لغة القرآن.

والبحث ، هنا ، لا يتعلق بسلبية من تعرض للنظرية وبالنوايا غير السليمة تجاه النحو واللغة، ولكن مدار البحث يتعاطى مع من طرح على حسن النية ، وبراءة الغرض الذي أُريد منه توجيه البحث العلمي في تسديد العقل وتصويب الفكرة. وهذا أقل ما ينشده الباحث العلمي في اطروحاته التي يروم من خلالها السير على خطى من بذل جهده وراحته خدمةً للدين واللغة.

وبالعودة الى دَرَجِ الموضوع ، فقد تعرضت نظرية العامل الى أولى المحاولات من ٱبن مضاء القرطبي(ت٥٩٢هـ) في كتابه الرد على النحاة والذي أظهرهُ وحققه د. شوقي ضيف. وتعد محاولة القرطبي الأولى من حيث الحجم والتفصيل ؛ قال د. عبد الحميد مصطفى السيد: « قد كثُر الحديث قديمًا وحديثًا حول قضية العامل، وقامت حولها دراسات تناولت النظرية وأُسسها وأُصولها وقواعدها ... أمّا القدماء فقد اقتنعُوا بما صنعوا، ولم يخرج عليها إلاّ نحوِيّ أندلسِيّ هو ٱبن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة». [50]

لقد تناول كتاب الرد على النحاة المآخذ التي يرى ٱبن مضاء أنّ النحاة قد وقعوا فيها ؛ ومنها مسألة قياس التمارين غير العملية ، والاٌضطراب في العلل ومظاهر التأويل في النحو، وموقفه من فكرة العامل وقوانيها الذهنية.[51] وحقيقة موقفه من فكرة العامل، ورفضه لها، ومحاولة الرد على ٱبن مضاء بهذا الخصوص، هو المناط بهذا المبحث ، دون سواه مما أثار ابن مضاء على النحاة.

- اِبن مضاء القرطبي :

استهل ابن مضاء كتابه بما عقد عليه من النوايا تجاه النحاة لا سيما فكرة العامل قائلا: « قصدي في هذا الكتابُ أن احذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا الخطأ فيه» .[52]

وعقّب بعدها طارحًا فكرة العامل والتي تقضي بأنّ الرفع والنصب والجر والجزم لا يكون الاّ بعامل – قبل أن يصف القول بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضًا– بالقول الباطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد من العقلاء ، وينكر دوره في إحداث الإعراب وعدّه وجهًا بيّن الفساد[53]، مُسندًا زعمه هذا الى ما صرّح به ٱبن جنِّيّ – كما تقدم – : « وأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعامل من الرفع والنصب والجر والجزم ، إنّما هو للمتكلم نفسه ». [54]

غير أنّ ٱبن جنِّيّ لم يسلم ، أيضًا ، من حدّة ابن مضاء على النحاة . إذ قرن رأيه برأي مذهب أهل الحق كما يزعم وفي هذا التعبير منه وضوح المنزلة التي أعطاها للمذهب الظاهري وهو ما لا يخفى على ذي لب .

وٱنطلق ٱبن مضاء من فكرة كون المتكلم هو العامل لا اللفظ قبل أن يعزو ذلك الى ما يعتقده بحسب مذهبه– الظاهري– وقد تقدم كشف ما تلبست به الظنون حول رفض فكرة العامل لدى ٱبن جنِّيّ ، وما آلت اليه فكرة دور المتكلم ودور العامل في ضبط أواخر الكلم؛ وكما عبر عن ذلك الرضي: « فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل » .[55]

ومثل العامل والمتكلم، كمثل المركبة – السيارة– وقائدها في عصرنا. فلا تتوقف السيارة دون مكابح للوقوف ولا تستدير من غير مقود ولكنها في الوقت ذاته لا تتوقف من غير إرادة قائدها ولا تستدير من غير أن يحرك المقود.

فما الذي يراه ٱبن مضاء باطلا من عمل الألفاظ بعضها ببعض إذا أراد متكلم اللغة والعارف بشؤونها توظيف تلك العوامل وكل حسب عمله بما يقتضيه العرف اللغوي السائد. وقد تقدم رأي ٱبن خروف الذي ينصّ بأن المتكلم يرفع عند حضور بعض الألفاظ وينصب عند حضور اخرى وهكذا.

ومن مآخذ ٱبن مضاء على النحاة ، مسألة الحذف والتقدير ليستقيم لهم التأويل بعامل مضمر أو محذوف

وفي الحقيقة إنّ مسألة الحذف والتقدير ملازمة للغات بشكل عام والعربية على وجه الخصوص، فالميل الى الاختصار يدفع بالمتكلم الى الحذف والإضمار، كما أنّ لأساليب البيان والبديع والمعاني الدور في ذلك ، ولا يكون الحذف دون مصاديق معينة، وأبسط ما يمكن تمثيله ؛ هو ما في أسلوب المدح والذم من حذف المخصوص إذا عُلم[56] ، ودلّ عليه دليل : نحو قوله تعالى:﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُودَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ[57]﴾، ﴿ وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ[58]﴾ ، ففي الآية الاولى، المخصوص سليمان، وقد ذكر قبل المدح والثانية التقدير (نحن) ويفهم من السياق. إذن ، الحذف والتقدير والإضمار حقيقة في اللغة، يفرضه الموقف الكلامي.

- دواعي حملة آبن مضاء القرطبِيّ :

من دواعي حملة آبن مضاء على النحاة ما حملها بعض الباحثين على أنّها ثورة المغرب على المشرق، وأوّل من قال بهذا محقق كتاب الرد على النحاة، د. شوقي ضيف فذهب الى أنّ دعوة آبن مضاء هذه امتداد لِما شهده عصره من الثورة على المشرق وأوضاعه في الفقه وفروعه من دولة الموحدين، فكانت وثبة ابن مضاء على المشرق من جهة النحو .[59]

وقد تابع بعض الباحثين د. ضيف في رأيه هذا، وفي حقيقة الأمر أنّ ما يدعو الى التردد بالمضي نحو هذا الرأي هو أن أول الرادّين على آبن مضاء هو آبن خروف الإِشبيلي. وأنّ ما نهله علماء المغرب من علماء المشرق، وآتباع آثارهم العلمية يدعو الى التخفيف من قوة هذا الرأي ؛ لكن لا يمنع أن يكون رافدًا لتلك الحملة.

أمّا بعض الباحثين ؛ فقد عوّل على مسألة مذهب آبن مضاء وهو المذهب الظاهري، الداعي الى إبطال القول بالقياس والتعليل واعتماد ظاهر النص في استنباط الأحكام الشرعية، وهو ما دفع آبن مضاء الى رفض القياس في النحو والإشكال في العلل الثواني والثوالث. وممن نادى بهذا د. سعاد كريدي بقولها: « وإنّه في موقفه الرافض للعامل وما تبعه من حذف وتقدير وتعليل كان مدفوعًا بتأثير من مذهبه الظاهري الذي ساد في الأندلس وقت كان آبن مضاء قاضيًا فيها »[60] ، قبل أن تذكر وصف ابن حزم الأندلسِيّ (ت٤٥٦هـ) في رأي أهل الظاهر الداعي الى إبطال القياس في الدين .

ويبدو أنّ ما يعضد هذا الرأي ما ذكره آبن حزم نفسه في إحدى رسائله – مراتب العلوم– حول النحو وتعلّمه ، وهو يمثل رأي زعيم المذهب الظاهري حينئذٍ ؛ إذ قال : «وأمّا التعمق في علم النحو ففضول لا منفعة بها بل هي مشغلة عن الأوْكد، ومقطعة دون الأوْجب والأهم، وإنّما هي أكاذيب فما وجه الشغل بما هذه صفته»[61] . فهذا يمثل رأي الظاهرية في ذلك وعليه بنوا بنيانهم. والأمر الآخر أنّ آبن مضاء كان قاضي القضاة لسنوات في دولة الموحدين وهذا ما انعكس على حدة وقطعية الآراء التي تبناها وكأنّها أحكام على المقابل الالتزام والانصياع لها.

ومن الباحثين من رأى في دعوة ابن مضاء سلسلة لما جرى في عصره من دعاوى للتجديد وانتقاد آراء النحاة تمثلت عند السهيلي(ت٥٨١هـ) في مسألة الممنوع من الصرف، آبن الطراوة (ت٥٢٨هـ)الذي ألّف كتابه (رسالة الافصاح) انتقد من خلالها إيضاح أبي علي الفارسي. [62]

ويؤكد كل من د. غالب المطلبي ود. حسن عبد الغني الأسدي ،النزعة المذهبية التي دعت آبن مضاء الى رفضه فكرة العامل. وكان هذا الرأي قد سجّلاه في دراسة تحليلية عن المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه جاء فيها :« ولعل ذلك كان بسبب من مذهبه الذي ينزع الى عدم تبني آليات باطنية لفهم النصوص. »[63]. كما قدّما وصفا أكثر دقة بالقول: « ثم نرى آبن مضاء بل نرى أهل الظاهر عامة قد نحوا الى أن يفهموا اصطلاح (العامل) فهمًا يخرجه من حقله اللغوي الى الحقل التكويني الخاص بخلق الافعال » .[64]

ويبدو أنّ هذا يتعارض مع المذهب الظاهري الذي ينسب الأفعال الى الله تعالى، وهو ما يؤكده آبن مضاء بقوله : « ولا فاعل الا الله عند أهل الحق، وفعل الانسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى »[65] . والغريب في الأمر ، أنّه لم ينسب فعل النحاة باتخاذ العامل الى الله .

وأنّ اسقاط المذهب الظاهري على التعاطي مع النصوص ينافي السليقة العربية والذائقة اللغوية وما يتمتع به القوم من فراسة وقوة نظر فيما يتعلق بالكلام وما يشير إليه نحو: التورية وأسلوب الحكيم وقراءة ما بين السطور، ومفهوم المعنى المركزي والهامشي، وإنّ من أهم ما ينقض ظاهرية النصوص قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَٰذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا [66]﴾ فكيف يوجه الظاهرية أمثال هذه الآية ؟

ومفاد ما تقدم أنّ العامل ليس كما يراه ٱبن مضاء خالقًا للعلامة الإعرابية بل مظهرًا لها بحسب ما عرّفه علماء النحو – كما تقدم– ، وحسبنا ما قدمته د. سعاد كريدي من رأي بقولها: « وقد غالى ابن مضاء كثيرًا في رأيه هذا فلا علاقة بين ما أراده النحاة وما يريده هو من العمل، فالعامل عندهم ليس شيئًا مُشخّصًا يعمل بطبع إرادة وإنّما هو مؤثر وجالب للعلامة الإعرابية ولا علاقة له بالخلق أو الإيجاد فمجال الخلق والايجاد غير النحو» . [67]

ويبدو أنّ مغالاته في ذلك تأتي من إنكاره ٱستعمال المتكلم أجهزة التصويت التي منّ الله به عليه ، ليضع – بواسطتها – لفظًا ؛ ليأتي ما يليه مرفوعًا أو منصوبًا أو مخفوضًا أو مجزومًا ، وهذا ما لا يُمثل خرقًا للقدرة ، بل على العكس من ذلك فهو تجلّي لقدرة الخالق في خلقه، وهو صريح القرآن في قوله تعالى:﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ.[68]﴾

أمّا سائر ما رفضه من الحذف والتقدير فقد تقدّمت مصاديقه في اللغة بجواز ذلك اذا دلّ عليه دليل ، وهذا ما أشار إليه د. مهدي المخزومي: « وترك إظهار الفعل وإضماره ظاهرة ملحوظة في العربية، ففي كثير من التعبيرات يضمر لفظ الفعل، ولا يراد الى ذكره، ولا تكون بالمتكلم أو السامع حاجة الى تقديره، لأنه من الوضوح في درجة لو ذكر معها لكان الكلام حشوًا لا جدوى منه ».[69]

- صدى دعوة القرطبِيّ:

أحدثت دعوة ٱبن مضاء صدى تردد في خَلَج بعض المحدثين الذين حذوا حذوه على اختلاف العدة ونبوغ الفكرة . وهو ما يعكس اختلافهم في تقبل نظرية العامل وردّها. قال د. عبد الحميد مصطفى السيد: « وأمّا المحدثون فقد اصطخب جدلهم حولها بين مؤيدٍ لها ومعارضٍ أنكرها وتمرد عليها وحاول هدم أُصولها أو وضع بديلٍ جديد »[70]. و من عارض النظرية ؛ فبدعوى التيسير وطرح المبادرة في تصويب مسار النحو، ومنهم من حاول وضع النظرية البديلة لذلك، ومنهم من أنكر وجود الحركة الإعرابية آخر الكلم، وبيان ذلك مع ما يتيسر للرد عليه في الآتي:

١- الأُستاذ إبراهيم مصطفى :

تطرّق الأُستاذ إبراهيم في كتابه (إحياء النحو) الى أنّ النحاة قصروا النحو على البحث في أواخر الكلم، واتهمهم بالخطأ في ذلك من وجهين: الأول حين حددوا النحو وضيقوا بحثه . والثاني بحرمان أنفسهم والآخرين من الٱطلاع على الكثير من أسرار العربية وأساليبها .[71]

بعدها تسلسل بحديثه على قواعد وأصول الإعمال و ربطها بالفلسفة قائلا: « ولمّا تكونت للنحاة هذه الفلسفة حكمّوها في اللغة، وجعلوها ميزان ما بينهم من جدل في المذاهب، ومناقشة الآراء » .[72]

واتهمهم برفض بعض أساليب العربية بتمسكهم بهذه القواعد، وعاب عليهم التقدير عند عدم وجود العامل، متخذا من خلاف النحاة في عوامل نصب المفاعيل والرافع للمبتدأ، منطلقا لتسديد سهام نقده تجاههم[73]. وطرح مبادرته في تصويب المسار النحوي بقوله : « ولا بأس أنْ أُبادر إليك بتقرير ما رأيته... فأمّا الضمة فإنها علم الإسناد... وأمّا الكسرة فإنها علم الإضافة.. أمّا الفتحة فليست علامة اعرابية ولا دالّة على شيء ؛ بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب» [74]

وعبّر عن ذلك بأنّه جوهر القول عنده ، معقبا : « فللإعراب الضمة والكسرة فقط ، وليست بقية من مقطع ، ولا أثرا لعامل من اللفظ؛ بل هما من عمل المتكلم ليدل بما على معنى تأليف الجملة ونظم الكلام » .[75]

ويتضح مما تقدم أنّ الأُستاذ إبراهيم مصطفى قد سلك سبيلين في دعوته ؛ فالأول: قصره علامات الإعراب على الضمة والكسرة متخذا من الأولى علمًا للإسناد ودليلا بأنّ الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها، وجعل من الثانية – الكسرة– علما للإضافة، وهو ما يربط الكلمة بما قبلها. وإبعاده الفتحة من دائرة الإعراب تمامًا.

أمّا السبيل الثاني، فبرفضه أثر العامل في الإعراب ونسبة ذلك الى المتكلم وعمله في الجملة، ونفى كون الضمة والكسرة من أبعاض حروف المد.

فأمّا عن المتكلم ونسبة العمل إليه فقد تقدم ما بيّن دور المتكلم في الرفع والنصب وغيرهما ؛ ولكنه محكوم بقوانين خاصة. وكما أنّك عند الرفع تجد الفاظًا معينة وعند النصب الفاظًا أخرى وهكذا.

وأمّا عن طرحه أنّ الضمة علم الإسناد والجر علم الإضافة ، فيبدو أنّ ما جاء في شرح الرضي للكافية ما يوفي بالغرض المذكور من غير الحاجة الى ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى من التمحّل في التأويل لإدخال ما خرج من قاعدته غير المطّردة ، قال الرضي: «الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير العُمَد. والنصب علم الفضليّة في الأصل، ثم يدخل في العمد، تشبيها بالفضلات»[76]. غير أنّ النحاة لم يقولوا إنّ الرفع علم الإسناد ؛ لعدم الاطّراد كما هو واضح في اسم (إنّ) والذي عبّر عنه الأستاذ إبراهيم مصطفى بأنّ حقه الرفع، على خلاف الكثير من الشواهد المختلفة معوّلاً على ما شذّ أو ما رُفع على محل اسم إنّ .[77]

وفي هذا قال د. وليد عاطف: « إنّ ما ذهب اليه الأستاذ إبراهيم من أنّ اسم (إنّ) حقه الرفع ، لكنه نصب في ما بعد، دعوى تفتقر الى نصوص لغوية صحيحة وكثيرة، لكن الأستاذ كان يبني أحكامه على شواهد نادرة ، وهذه الشواهد لا تُسعفه ولا تؤيّده في ما ذهب اليه » .[78]

أمّا عن رفضه كون الفتحة علامة إعراب وعدّها كالسكون يقف عليها العرب ؛ فمنشؤه أنّ الفتحة عندهم أخفّ الحركات وأضعفها[79] ؛ فتصورها لا حركة وإنّما هي للوقوف عليها، غير ملتفت لِما تقتضيه من المعنى في آخر الكلمة. ففي (باب القول على الإعراب) ذكر ٱبن جنّيّ ما شأنه الوضوح عند الرتبة بقوله: « وكذلك إنْ ألحقت الكلام ضربا من الإتباع جاز لك التصرف لمِا تُعقب من البيان؛ نحو: ضرب يحيى نفسه بشرى، أو كلّم بشرى العاقلَ مُعلّى ». [80]

وفي الشاهد يتضح أثر ودور الفتح في الإعراب عن المقصود، فلو لم تكن الفتحة أثرا إعرابيا وعلامة للنصب لما علمنا في حديث الشاهدين الفاعل من المفعول على الرغم من الاتباع الذي أشار اليه ٱبن جنّيّ .

ويبدو أنّ ما جرى سببه التسرع في الحكم على النحاة وغياب الدقة في تفحص النصوص وتقليب وجوه الآراء، وسحبه الجزئيات على الكليات وتعميم الحكم، بتحديده مجال البحث النحوي على العناية بأواخر الكلم، واتهامه النحاة بجعل الإعراب حكما لفظيا يتبع العامل وأثره ، وعدم عنايتهم بالمعنى، وقد أفرط في تصوير ذلك. فهل قام النحو إلاّ على ما يلتبس به المعنى؟ و مما يعضد هذا رواية اللحن –المشهورة – بمستهل سورة التوبة ، وأمثالها الكثير مما يُدرج في صفحات ما كُتب في أسباب نشأة النحو العربي، وفي هذا قال د. علي ابو المكارم: « والإتجاه السائد في النحو العربي على العكس من ذلك ؛ إذ يربط بين الدلالة والحركة الإعرابية، ويجعل الحركة الإعرابية مشيرة الى معنى ودالّة عليه»[81]. وحسبنا ما ذكره الزجاجي عن سبب دخول الإعراب في الكلام بقوله: «إنّ الأسماء لمّا كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا اليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلّة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تُنبئ عن هذه المعاني».[82]

٢- د. تمام حسان :

لم يرفض د. تمام حسان نظرية العامل بشكل تام ولكنه جعلها إحدى القرائن التي جاء بها، وأطلق على هذه قرينة العلامة الإعرابية ولكنه يزعم أنّها لا تحدد المعنى بمفردها من غير تظافر القرائن.[83]

والقرائن التي قال بها منها لفظية ومعنوية، فأمّا اللفظية فمنها: العلامة الإعرابية، والرتبة والمطابقة والنظام، وأمّا المعنوية فمنها: الإسناد، والتخصيص والتبعية والصيغة والمخالفة[84]، ومن الواضح للمتتبع أنّ أصول النحو قد توزّعت على هذه القرائن، فالتخصيص مثلا قرينة تدل على معاني الفضلات من المفاعيل والتمييز والحال والاستثناء. [85]

وقرينة التبعية تضم التوابع الأربعة، وقرينة الرتبة هي من أبواب النحو الثابتة، وقرينة الإسناد والتي هي نظرية الاسناد المعروفة– المسند والمسند إليه أو المبني والمبني عليه– ، ويبدو أنّ د. تمام حسان ومن خلال طرحه هذا ؛ قد قَصَر العامل على تحديد العلامة الإعرابية، والعلامة عنده لا تحدد المعنى بمفردها[86]. والرد على ذلك يكون من خلال ما تقدم في أول الفصل من تعريف علماء النحو للعامل ؛ فالعامل موجد للعلامة الإعرابية نحو تعريف الجرجاني: « العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب »[87]، وهو مُحدث عمل الرفع والنصب والجر والجزم، بحسب ما تقدم من تعريفات للعامل ، وإيجاد العلامة الاعرابية واحداث الرفع والنصب والجر والجزم، جمعها سيبويه في المجاري الثمانية التي ذكرها مطلع الكتاب . [88]

وفي شرح الكافية ، تابَع الرضي رأي اِبن الحاجب في العامل وما يتعلق بتقديم المعنى المقتضي[89]، وقد تقدّم رأي الزجاجي أنّ الحركات أدلّة على معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة[90]. إذن، فلم تُضَيّع المعاني من خلال نظرية العامل ولم تُهمل أساليب اللغة أو يجحف بها، بل على العكس من ذلك ، وما شواهد النحاة الاّ من الإرث اللغوي، سواء آيات الكتاب العزيز أو أشعار العرب وأمثالهم وأقوالهم.

والمتتبع للقرائن التي جاء بها د. تمام يجد أنّ تناثرًا لمقررات أصول النحو العربي قد شكّل مضمون هذه القرائن مع بعض الاضطراب الذي لا ينفع معه إلاّ بالرجوع الى مصنفات النحاة – الأصول– حتى يتسنى للفرد العمل بها. كما يلاحظ عدم اكتمال الرؤية النحوية بشأن العلامة الإعرابية و تفسيراتها. قال د. وليد عاطف الانصاري : « لم يقدم الدكتور تمام تفسيرًا مقنعًا لاختلاف الحركات الإعرابية, ، سوى أنّ العُرف ربط بين الحركة الإعرابية ومعنى وظيفي خاص، فالفاعل مثلا مرفوع لأنّ العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع. ولكن هذا التفسير لا يّطرد، بل ينقصه الكثير من الظواهر اللغوية»[91]. و يلاحظ النزوح الى قواعد النحاة في الإسناد والإعمال وبناء تركيب الجملة وكأنّ نظرية القرائن إعادة تدوير للمادة النحوية لا تخلو من اضطراب وعدم اطّراد. كما يُلاحظ الحوم حول أُسس الإعمال وأُصوله. وهذا ما رصده د. مصطفى بن حمزة بقوله : « وعلى العموم فإنّ الناظر في قرينة الإعراب لدى د. تمام حسان يلاحظ أنّها قائمة على التسليم بقواعد الإعمال وضوابطه، والدكتور تمام لم ينقطع في ما كتبه عن هذه القرينة عن ربط العلامة بداع سابق، فلهذا فإن نظرية تضافر القرائن التي أُريد لها أنْ تكون بديلا عن العامل هي نفسها تكرس النظرية، وتعترف بها، وتقر مشروعيتها».[92]

٣– د. إبراهيم أنيس :

ذهب د. إبراهيم أنيس الى أنّ الحركة الإعرابية لا مدلول لها ؛ فقال: « لم تكن الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج اليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض»[93] . وهو عين رأي قطرب القائل : «لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني».[94]

وقوله ، ايضا، : «إنّما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك مُعاقبا للإسكان ليعتدل الكلام» [95]

ويبدو أنّ د. إبراهيم أنيس قد تبنى الرأي الشاذ عن آراء النحاة وقطع بصوابه ، وهو رأي قطرب – كما تقدم– الذي خالف اجماع النحاة ؛ أنّ الحركات أدلة على المعاني[96] ، وهذا الرأي يتنافى كثيرا مع أصول وقواعد النحو، بل ينأى حتى

عن آراء اصحاب دعاوى هدم العامل كما ملاحظ وكما اعترض هو – د. إبراهيم– على آراء آبن مضاء وإبراهيم مصطفى حول حركات الاعراب، ورأى أنّ الأصل في الكلمة سكون آخرها.[97]

ولغرض توضيح منهجه، قدّم د.إبراهيم أنيس عددا من الشواهد الواضحة الغرض بالتثنية أو الجمع أو الدلالة من قبل المعنى، فمنها استشهاده بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا[98]﴾ ، وهنا وضوح الدلالة بالواو في (أولو) فلا يضر تسكين (القسمة) وتقديمها على الفاعل. وقوله تعالى : ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَٰكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَىٰ مِنْكُمْ كَذَٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ[99]﴾ ، ومن الواضح أنّ لفظ الجلالة في موضع نصب مفعول به والفاعل (لحومها ودماؤها) – برغم الوقف – لوجود الواو في (دماؤها). وقوله تعالى:﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ[100]﴾ . وهنا يتضح الغرض من قبل المعنى على الرغم من الوقف .

ومما تقدم يتضح أنّ د. إبراهيم أنيس قد تبنى رأي قطرب في الإعراب. كما قال أنّ أصل آخر الكلمة السكون في المبني والمعرب . و عَمد الى شواهد واضحة المعنى بسبب الصيغة ؛ ليسوّغ ما ذهب إليه. كما أنّه رأى تحديد معاني الفاعلية والمفعولية من خلال نظام الجملة العربية. والموضع الخاص للمعاني فيها، وما يحيط الكلام من ظروف وملابسات. [101]

ونفى أي دور للحركة الإعرابية في تحديد المعنى – كما تقدم– وهذا الرأي لا يصمد أمام النصوص العديدة التي تثبت العكس، قال آبن جنّيّ في باب القول على الإعراب: « هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ؛ ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيدا أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه »[102] . فكيف تكون الدعوة لغير ذلك ما لم تكن هنالك دلالات أخرى من قبل المعنى أو وضوح الغرض بالتثنية والجمع أو الاتباع والإشارة والحال. [103]

وأكّد آبن جنّيّ هذا المعنى بقوله : « فقد تقول ضرب يحيى بُشرى ، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا ».[104] والملاحظ في هذا الشاهد عدم ظهور الحركة على الألف المقصورة، وهو يشبه حالة الوقف التي دعا إليها د. إبراهيم أنيس، فأين الفاصل في المعنى؟ لولا إعراب آخر الكلمة ؛ ليعلم الفاعل من المفعول . وفي القرآن الكريم و كلام العرب من شعر ونثر الكثير من هذا.

قال د. فاضل السامرائي ردّا على رأي د. إبراهيم أنيس : « وكون الإعراب علما على المعاني هو الرأي المقبول الواضح البيّن، إذ لو كانت الغاية منه الخفّة عند درج الكلام، ما التزمته العرب هذا الإلتزام ». [105]

واستشهد د. فاضل السامرائي بقوله تعالى:﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ [106]﴾ موضحا أنها لو قُرِئت (وَرَسُولُهُ) بالجر لاختل المعنى[107]. واعتمد قوله تعالى﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ [108] ﴾ ، معقّبا بأنه لو أُبدِلت حركة لفظ الجلالة الى الرفع وحركة العلماء الى النصب لإختل المعنى وتغير الى العكس. ثم يضرب مثالا من التمرين (أكرم الناس أحمد) على احتمال الحركات لأعطت عدة معانٍ في حين لو شُكّلت نصّت على معنى واحد. [109]

وأمثال ذلك نجده في الموروث اللغوي، قال آبن فارس (ت٣٩٥هـ) : « فأمّا الإعراب. فبه تُمَيَّز المعاني ويُوقف على أغراض المتكلمين . وذلك أنّ قائلا لو قال : (ما أحسنْ زيد) غير معرب أو (ضرب عمرْ زيد) غير معرب لم يوقف على مراده. فإذا قال : (ماأحسن زيداً) أو (ما أحسنُ زيد) أو (ما أحسنَ زيدُ) أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده ». [110]

ثم أردف اِبن فارس قائلا : «وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها : فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني » [111]

.

ولا بأس بالإشارة الى رأي الزجاج الذي تقدم : « أنّ الاسماء لما كانت تعتورها المعاني... جعلت حركات الإعراب فيها تُبنى عن هذه المعاني» .[112]

و يبدو ممّا تقدم أنّ النحاة وبآستقرائهم للجمل وتحليل الكلام العربي وتفصيل تراكيبه وتصنيفه الى صيغٍ وأشكال، وتوجيه الأحكام النحوية التي ساهمت بفهم تكوين الجملة وتحديد مسوغات سلامة التركيب وعمل أركانه والتقعيد له ؛ كان ذلك مدعاة لظهور نظرية العامل، إذ هو الضابط والرابط لتكوين الجملة العربية، والمعني بسلامة التركيب وضبط أواخر الكلم وتوجيه المعنى.

هوامش البحث:

(١) كتاب العين، الفراهيدي، تح: د. مهدي المخزومي ود. ابراهيم السامرائي: ٢/ ١٥٣مادة (ع م ل)

(٢) لسان العرب، ابن منظور ، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون: ٣٥ / ٣١٠٨: مادة (ع م ل).

(٣) المصدر نفسه: ٣٥ /٣١٠٨ .

(٤) تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الزَبيدي، تح : مصطفى حجازي : ٣ / ٥٥ مادة (ع م ل).

(٥) الكتاب، سيبويه ، تح : عبد السلام محمد هارون:١/ ١٣.

(٦) المصدر نفسه :١/ ٤٤.

(٧) المصدر نفسه :١/ ٧٢.

(٨) المصدر نفسه: ٣ /٨.

(٩) ينظر : الخصائص، ابن جني، تح: محمد علي النجار:١/١٠٩.

(١٠) ينظر : المصدر نفسه :١/١٠٩-١١٠.

(١١) شرح المقدمة المحسبة، اِبن بابشاذ ، تح: خالد عبد الكريم: ١/ ٣٣٤.

(١٢) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاسترآباذي، تح: يوسف حسن عمر:١/٧٢.

(١٣) المصدر نفسه: ١/ ٧٢.

(*) النوعان : الاسم السالم من شبه الحرف والفعل المضارع. ينظر: شرح الكافية الشافية :١/ ١١٧.

(١٤) شرح الكافية الشافية اِبن مالك، تح: د. عبد المنعم هريدي :١/ ١٧٧

(١٥) معجم التعريفات الشريف الجرجاني ، تح: محمد صديق المنشاوي: ١٢٣.

(١٦) المصدر نفسه: ١٢٣.

(١٧) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهاوني ، تح: رفيق العجم وآخرون: ٢/ ١١٦٠.

(١٨) جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني :٣/٥٧٢.

(١٩) ينظر: جامع الدروس العربية: ٣/٥٧٢.

(٢٠) المصدر نفسه: ٣/٥٧٢ .

(٢١) النحو الوافي، عباس حسن:١/٧٥.

(٢٢) أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني : ١٣١.

(٢٣) الخصائص : ١/ ١٠٩-١١٠.

(٢٤) الكتاب : ١/٣٤.

(٢٥) ينظر: العلل في النحو، الورّاق: ١٣٥، و شرح المفصل ، ابن يعيش، تح: د. إميل بديع يعقوب: ١ / ٢٢٣، والأشباه والنظائر:٢ / ٢٤١.

(٢٦) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، الشاطبي، تح: د. عبد الرحمن سليمان: ٣/١٣١- ١٣٢.

(٢٧المصدر نفسه :٣ / ١٣٣.

(٢٨) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٧٢.

(٢٩) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات ابن الأنباري:٤٢-٤٣ مسألة (٥).

(٣٠) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/٧٢.

(٣١) الايضاح في علل النحو :٩٥.

(٣١) ينظر: شرح الرضي للكافية :١ / ٥٧.

(٣٢) المصدر نفسه: ١/٥٧ .

(*) علي بن سليمان، يلقب حيدة اليمني النحوي التميمي: كان من وجوه اهل اليمن وأعيانهم علماً ونحواً وشعراً، وصنف كتباً منها كتاب في النحو سماه ((كشف المشكل)) في مجلدين وقال فيه يمدحه:

صنفت للمتأدبين مصنـــــفًا سميته بكتاب كشف المشكلِ

سبق الأوائل مع تأخر عصره كم آخر أزرى بفضلِ الأولِ

قيّدتُ فيه كلَّ ما قد أرســـلوا ليس المُقيّد كالكلام المرسلِ

ومولده ببلاد بكيل من أعمال زمار ومات سنة تسع وتسعين وخمسمائة. المصدر ، معجم الأدباء، أبو عبد الله ياقوت الحموي:٤/ ١٧٦٩. وفي معجم البلدان يذكر ياقوت الحموي المدينة التي ولد فيها أي (بكيل) قائلا: ((وينسب الى هذا المخلاف الاديب علي بن سلمان الملقب بحيدرة، له تصانيف في النحو والأدب، عصري، مات في سنة ٥٩٩هـ)) ، معجم البلدان:١/ ٤٧٦.

وذكره السيوطي في بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ٢/ ١٨٦.

(٣٣) كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليمني، تح: د. هادي عطيه مطر:٢٩٤-٢٩٥.

(٣٤) ينظر المصدر نفسه : ٢٩٥.

(٣٥) المصدر نفسه : ٢٩٥.

(٣٦) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ٣ / ١٣٣-١٣٤.

(٣٧) ينظر: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، الشيخ محمد عرفة : ١٣٥.

(٣٨) المصدر نفسه : ١٣٥

(٣٩) المصدر نفسه :٧٨.

(٤٠) المصدر نفسه :٧٨.

(٤١) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن:١/٧٤.

(٤٢) اصول النحو العربي، د. محمد عيد: ١٣٠.

(43)نظرية العامل في النحو العربي، د. مصطفى بن حمزة: ١٠٠ .

(٤٤) الخصائص:١/ ٧٦، وينظر :١ /٢٥٠ من الكتاب نفسه .

(٤٥) المصدر نفسه : ١/٧٦ .

(46)ينظر: الخصائص: ١ /٢٥٠ .

(٤٧) المصدر نفسه : ١/ ١٠٩-١١٠..

(٤٨) سر صناعة الاعراب ، اِبن جنِّيّ ، تح: د. عبد الحميد هنداوي: ٢/١٢٣- ١٢٤ .

(٤٩) المصدر نفسه : ١٢٤.: ٤٢).

(٥٠) نظرية العامل في النحو العربي، د. عبد الحميد مصطفى السيد (مجلة جامعة دمشق ، مج ١٨، ع ٣ و ٤، سنة ٢٠٠٢ .

(٥١) ينظر: مقدمة كتاب الرد على النحاة ، اِبن مضاء القرطبي ، تح : د. شوقي ضيف :٣٨ ، ٣٩.

(٥٢) الرد على النحاة: ٧٦.

(٥٣) الخصائص :١/ ١٠٩-١١٠.

(٥٤) ينظر: المصدر نفسه: ٧٦-٧٨.

(٥٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية :٤/ ٢٣٧.

(٥٦) ينظر: المصدر نفسه :٤/ ٢٣٧.

(٥٧) سورة ص : ٣٠.

(٥٨) سورة الذاريات: ٤٨.

(٥٩) ينظر: مقدمة كتاب الرد على النحاة، ص١٧.

(٦٠) العاملُ النحويّ دراسة ابستمولوجية ، د. سعاد كريدي ، (مجلة كلية التربية ، جامعة القادسية، ع ٩، سنة٢٠١١ : ٢٤) .

(61) رسائل ابن حزم الأندلسي، تح: د. احسان عباس: ٤/ ٦٦.

(٦٢) ينظر: نظرية العامل في النحو العربي، على بن حمزة: ٣٥٧-٣٥٨.

(63)المفهوم التكويني للعامل النحوي، د. غالب المطلبي ود. حسن عبد الغني الاسدي (مجلة المورد ، مج ٢٧،ع ٣ ، سنة ١٩٩٩ : ٨).

(64)المصدر نفسه: ٨ .

(٦٥) الرد على النحاة : ٧٨.

(٦٦) سورة الإسراء: ٧٢.

(٦٧) العامل النحوي دراسة ابستمولوجية . د. سعاد كريدي، (مجلة كلية التربية ، جامعة القادسية، ع ٩، سنة٢٠١١ : ٢٨-٢٩) .

(68)سورة فصّلت : ٥٣ .

(٦٩) في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي : ٢٠٧ .

(70)نظرية العامل في النحو العربي ، د. عبد الحميد مصطفى السيد (مجلة جامعة دمشق ، مج ١٨، العدد ٣و ٤ ، سنة ٢٠٠٢: ٤٢).

(٧١) ينظر: إحياء النحو، ابراهيم مصطفى : ٣٠.

(٧٢) المصدر نفسه : ٣٢.

(٧٣) ينظر: المصدر نفسه : ٣٣-٣٧.

(74)إحياء النحو:٤٢.

(٧٥) المصدر نفسه :٤٢.

(٧٦) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٧٢.

(٧٧) ينظر: إحياء النحو: ٤٩.

(78)نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، د. وليد عاطف الأنصاري: ١٤٣.

(79)ينظر: شرح الرضي على الكافية : ١/ ٦٢.

(٨٠) الخصائص :١/٣٥.

(٨١) الحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي ابو المكارم: ١٧٥.

(82)الايضاح في علل النحو: ٦٩.

(٨٣) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان: ٢٠٥، ٢٠٧.

(٨٤) ينظر: المصدر نفسه : ١٩٠.

(٨٥) ينظر: المصدر نفسه : ١٩٤.

(٨٦) ينظر: المصدر نفسه : ٢٠٧.

(87)معجم التعريفات: ١٢٣.

(٨٨) ينظر: الكتاب : ١/١٣.

(٨٩) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ١/٧٢.

(90)ينظر: الايضاح: ٦٩.

(٩١) نظرية العامل في النحوي العربي عرضا و نقدا : ١٥٠.

(92)المصدر نفسه : ٣٦٨.

(٩٣) أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس: ٢٢٥.

(94)الإيضاح في علل النحو: ٧٠.

(٩٥) المصدر نفسه :٧٠ .

(٩٦) ينظر: المصدر نفسه : ٦٩ – ٧٠ .

(٩٧) ينظر: أسرار اللغة : ٢٢٦ – ٢٢٨ .

(٩٨) سورة النساء : ٨

(٩٩) سورة الحج : ٣٧.

(١٠٠) سورة البقرة :١٢٤ .

(101)أسرار اللغة : ٣٥.

(١٠٢) الخصائص : ١/ ٣٥.

(١٠٣) ينظر: الخصائص: ١/ ٣٥.

(104)الخصائص : ١ /٣٥ .

(105)معاني النحو، د. فاضل السامرائي:١/ ٢٣.

(١٠٦) سورة التوبة : ٣.

(١٠٧) ينظر: معاني النحو: ١/٢٣ .

(١٠٨) سورة فاطر: ٢٨.

(١٠٩) ينظر: معاني النحو: ١/٢٤.

(١١٠) الصاحبي في فقه اللغة العربية ، ابن فارس، ١٩٦–١٩٧.المصدر نفسه : ١٩٧.

(١١١) المصدر نفسه : ١٩٧.

(112)الإيضاح في علل النحو: ٦٩.

المصادر والمراجع :

–القرآن الكريم.

– إحياء النحو، ابراهيم مصطفى ، مؤسسة هنداوي ،القاهرة – مصر ،٢٠١٤ .
– الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: د. عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان ،الكويت ،١٤٠٧هـ–١٩٨٥م .
– أصول النحو العربي ، د. محمد خير الحلواني ، مطبعة افريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، ١٩٨٣ م .
– أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء ، د. محمد عيد، ط٤ ، عالم الكتب. القاهرة ، ١٤١٠–١٩٨٩.
– الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ابو البركات ابن الانباري(ت ٥٧٧ هـ)، تح: د. جودة مبروك محمد ، راجعه د. رمضان عبد التواب، ط ١ ، مكتبة الخانجي – القاهرة ٢٠٠٢ م.
– الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي(ت٣٧٧ هـ)، تح : مازن المبارك ، دار النفائس، ط٣، بيروت – لبنان،١٣٩٩هـ –١٩٧٩ م.
– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ) ،تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢٢، دارالفكر،١٣٩٩هـ–١٩٧٩م.
– تاج العروس من جواهر القاموس ، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، تح : مصطفى حجازي، مطبعة الكويت ، ١٤١٩ هـ –١٩٩٨ م .
– جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني ، ط١ ، دار الغد الجديد –القاهرة ،١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .
– الحذف والتقدير في النحو العربي ، د. علي أبو المكارم، ط١ ، دار غريب للنشر ،القاهرة، ٢٠٠٨ م.
– الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧ م .
–الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ، تح : د. شوقي ضيف ، ط٢ ، دار الفكر العربي ، (د .ت) .
– رسائل ابن حزم ،تح : د. احسان عباس ، ط١ ،المؤسسة العربية للنشر ، بيروت –لبنان ، ١٩٨٣
– سر صناعة الإعرب ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ،تح: د. حسن هنداوي ، ط٢ ، دار الفكر ،١٤١٣ هـ – ١٩٩٣.
– شرح الرضي على الكافية، رضي الدبن محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦ هـ)، تح : يوسف حسن عمر ، ط٢ ، منشورات جامعة قاريونس– بنغازي ، ١٩٩٦ م .
– شرح الكافية الشافية، جمال الدين ابوعبد الله محمد عبد الله بن مالك الجياني الطائي ، حققه وقدم له : د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث ، (د . ط) .
– –شرح المفصل، موفق الدين ابو البقاء ابن يعيش الموصلي (ت٦٤٣ هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : د. إميل يعقوب ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان،٢٠٠١ م .
– شرح المقدمة المحسبة ، طاهر بن احمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تح : خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية ، الكويت ، (د. ت) .
– الصاحبي في فقه اللغة العربية و مسائلها وسنن العرب في كلامها ، أبو الحسين أجمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، تح : عمر فاروق ، ط١ ، مكتبة المعارف ، بيروت – لبنان ،١٤١٤ هـ – ١٩٩٣.
– العلل في النحو ، أبو الحسن محمد بن عبدالله المعروف بالورّاق(ت ٣٨١ هـ) ، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان.
– في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي ، ط٢ ، بدار الرائد العربي ،بيروت – لبنان ،١٤٠٦–١٩٨٦ .
– كتاب التعريفات ، السيد الشريف الجرجاني ، علي بن محمد (ت ٨١٦ هـ) تح : محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر ، القاهرة ،٢٠٠٤ م.

– كتاب العين ،أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) ، تح : د. مهدي المخزومي و د. ابراهيم السامرائي. دار الرشيد للنشر ،١٩٨٠ م .

– الكتاب، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر الملقّب بسيبويه (ت١٨٠ هـ)،عبد السلام محمد هارون، ط٣ ، مكتبة الخانجي، ١٩٨٨ م .

– كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، محمد علي التهانوي ، تح : د. علي دحروج ،ط١، مكتبة لبنان ، بيروت– لبنان ، ١٩٩٦ م .

– كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليمني(ت ٥٩٩ هـ) ، تح: هادي عطية مطر، ط١ ،مطبعة الارشاد ،بغداد – العراق ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .

– لسان العرب، ابن منظور، تح: عبد الله علي الكبير و آخرون ، دار المعارف – مصر ، (د .ت).

– اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان ، دار الثقافة للنشر ، الدار البيصاء – المغرب ، ١٩٩٤ .

– معاني النحو ، د. فاضل السامرائي ، ط٢ ، العاتك لصناعة الكتاب ،القاهرة ، ٢٠٠٣.

– معجم الأدباء (إرشاد الأديب الى معرفة الأديب) ، الرومي ، ياقوت الحموي ، تح : د.احسان عباس، ط١، دار الغريب ،١٩٩٣ م .

– معجم البلدان ، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي ، دار صادر ، بيروت – لبنان ،١٣٩٧هـ–١٩٧٧.

– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، ابو اسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي(ت٧٩٠ هـ) تح : عبد الرحمن بن سليمان، ط١،جامعة ام القرى، ، مكة المكرمة، ١٤٢٨ هـ –٢٠٠٧ م .

– من أسرار اللغة ، د. ابراهيم أنيس ،ط٣ ، مكتبة الانجلو ، القاهرة ، ١٩٦٦ م .

– النحو الوافي، عباس حسن ، ط٣ ، دار المعارف – مصر.

– النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد أحمد عرفة ، ط١، دار السعادة ، القاهرة ، (د ت) .

– نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، د. وليد عاطف الأنصاري، ط٢ ، دار الكتاب الثقافي ، إربد – الاردن ،١٤٣٥ هـ– ٢٠١٤ م .

– نظرية العامل في النحو العربي(دراسة تأصيلية وتركيبية) ، د. مصطفى بن حمزة ، ط١ ، ١٤٢٥ هـ –٢٠٠٤ م .

المجلات :

– العامل النحوي دراسة ابتسمولوجية . د. سعاد كريدي، (مجلة كلية التربية ، جامعة القادسية، ع ٩، سنة٢٠١١ : ٢٨–٢٩) .

– المفهوم التكويني للعامل النحوي، د. غالب المطلبي ود. حسن عبد الغني الاسدي (مجلة المورد ، مج ٢٧،ع ٣ ، سنة ١٩٩٩ : ٨).

– نظرية العامل في النحو العربي ، د. عبد الحميد مصطفى السيد (مجلة جامعة دمشق ، مج ١٨، العدد ٣و ٤ ، سنة ٢٠٠٢: ٤٢).